شكري : القاهرة عانت لعقود من ويلات الإرهاب الذي طال مسيحييها ومسلميها

مصر: موقف ملك البحرين من قطر سيادي

وزير الخارجية المصري سامح شكري خلال كلمته في مؤتمر التعددية الدينية المنعقد في اليونان

الشرطة المصرية

القاهرة – «وكالات»: أعرب المتحدث باسم الخارجية المصرية، أحمد أبو زيد، عن تفهم مصر الكامل للموقف البحريني الخاص بعدم المشاركة في اجتماعات أو قمم خليجية يشارك فيها أمير دولة قطر، وذلك باعتباره قراراً سيادياً لمواجهة الأضرار التي أصابت مملكة البحرين جراء السياسات القطرية السلبية خلال السنوات الماضية.

وأكد المتحدث باسم الخارجية في تصريح له أمس على تضامن مصر مع مملكة البحرين في كافة القرارات التي تتخذها للحفاظ على أمنها واستقرارها وسلامة شعب البحرين الشقيق ضد أية أضرار تصيبه.

وكان العاهل البحريني حمد بن عيسى أعلن أمس عدم حضوره لأي اجتماعات أو قمم خليجية يحضرها أمير قطر تميم بن حمد.

من جهة أخرى قال وزير الخارجية المصري سامح شكري إن التعددية سنة كونية لا يُمكن إنكارها، بل إنها مصدر للتوازن والثراء، وحبا الله الشرق الأوسط باحتضانه للأديان السماوية الثلاثة وبتنوع غزير ورابح في تراثه الثقافي والحضاري، فكان قلبا للعالم ومحورا لتاريخه وتفاعلاته. وكان لسكان هذه المنطقة من ذوي الخلفيات العرقية والدينية المختلفة حضورا مشهودا في هذه التجربة التاريخية الفريدة.

وأكد شكري خلال كلمته في مؤتمر التعددية الدينية المنعقد في اليونان ان دول الشرق الأوسط وشرق المتوسط شهدت تحديات مشتركة على مدار التاريخ، وصولا الآن إلى المسؤولية الجماعية في مواجهة الكراهية والعنف والإرهاب، ومن ثم فإن «الحديث عن الحفاظ على التنوع في ظل ما تعانيه المنطقة من استفحال لظاهرة الإرهاب، ليس ترفا فكريا، بل ضرورة حتمية للحفاظ على أمن وسلامة شعوب الشرق الأوسط. ولعل صرخات ضحايا داعش في سوريا والعراق، ومعاناتهم التي لا يمكن وصفها، ينبغي أن تظل تذكرنا بحجم المسئولية الملقاة على عاتقنا».

وتابع شكري «شددت الدولة المصرية في العديد من المناسبات على ان المعالجة الناجعة لهذه التحديات تكمن في الحفاظ على تماسك الدول الوطنية، بما في ذلك في دول المنطقة التي تمر بصراعات. ودعمها فيما تواجهه من ضغوط التفكك والتحلل، ومساندتها في قيامها بمسئولياتها الرئيسية في حماية جميع مواطنيها من العنف والإرهاب، وإفساح المجال لإزدهار قيم المواطنة والعيش المشترك في إطار من الديمقراطية وسيادة القانون».

وعبر شكري عن القلق البالغ الذي يحدو مصر إتصالا بالتطورات في عدة بقاع في الشرق الأوسط، وقال «اشاركم مخاوفي إزاء تصاعد التمييز ضد الأقليات الدينية والعرقية في أوروبا بما في ذلك الجاليات العربية والمسلمة، وشيوع التحريض والكراهية في الخطابين السياسي والإعلامي، وهي التوجهات التي تمنح انتصارات مجانية لدعاة الكراهية ووقود يُستخدم لإذكاء المواجهات والإستقطاب».

ودعا شكري إلى ضرورة إيجاد حل عاجل وعادل للقضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الأجنبي لا ينبغي أن يغيب عن أي جهد فعال لتغليب قيم الحوار والتسامح والتعايش والعدل، حيث يظل الفشل في معالجة هذه القضية الحيوية مصدراً رئيسيا لتغذية الإحباط واليأس والكراهية.

كما دعا إلى الإقرار أيضا بالتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المقترنة بها على المجتمعات التي تستضيف أعداداً ضخمة من اللاجئين. ولعلكم تدركون أن بعض دول المنطقة، ومن ضمنها مصر، انتصرت لمبادئ الإنسانية وتحملت وتتحمل الكثير من الأعباء في ظل مساندة محدودة من مجتمع دولي أعطت عدد من دوله ظهرها لهذا الوضع الإنساني الصعب.

وقال وزير الخارجية «عانت مصر لعقود من ويلات الإرهاب الذي طال مسيحييها ومسلميها، وكان من آخر حلقاته وأكثرها خسة الهجوم الإرهابي على شهداء الوطن من الشرطة المصرية في الواحات، ومن قبله تفجير الكنيستين القبطيتين صبيحة أحد السعف. ويدفع الشعب المصري ثمنا باهظا جراء هذه الشرور المقيتة التي تحاول ضرب الوحدة الوطنية وتمزيق التماسك المجتمعي».

وطالب شكري المجتمع الدولي موقفاً واضحاً ومنسقا ضد الإرهاب، العدو الأول للتنوع والتعايش السلمي في مجتمعاتنا، وكانت السنوات الأخيرة كفيلة بإبراز أنه لا توجد دولة أو منطقة في العالم بمأمن من الإرهاب.

مجددا التأكيد على ضرورة وقف التمويل والدعم السياسي والعسكري واللوجيستي للإرهابيين، وامتناع الدول عن توفير ملاذ آمن لهم أو السماح باستخدام أراضيها أو وسائل الإعلام التي تبث منها.

وختم شكري حديثه قائلا «مصر خيارها واضح بأن تستمر وطنا للتنوع والتعددية والتعايش السلمي برغم كل التحديات الداخلية والإقليمية. واختتم حديثي اليوم بأن مصر ستظل في طليعة الدول الداعمة لأي جهود صادقة تسعى لإرساء السلام والاستقرار في دول الشرق الأوسط، واحترام التنوع ونبذ الكراهية، ويساعد على تكوين توافق إقليمي لمواجهة التحديات المتصاعدة التي تواجه الشرق الأوسط وشعوبه.

من ناحية أخرى أكد مصدر أمني مسؤول بالداخلية المصرية، الإثنين، بوقوع انفجار بدائرة قسم ثان العريش، استهدف مدرعة شرطة أثناء مرورها لمتابعة الوضع الأمني.

أوضح المصدر، أن الانفجار لم يسفر عن وقوع أي وفيات، وأسفر عن إصابة مجند إصابات طفيفة، وتم إسعافه.

كما أوضح المصدر الأمني، أنه جار الآن جمع التحريات، للتوصل إلى الجناة وضبطهم.

من جانب آخر أحبطت القوات الجوية المصرية، محاولة تسلل 6 عربات دفع رباعي محملة بكميات من الأسلحة والذخائر والمواد المهربة داخل خط الحدود الغربية، وأسفرت العملية عن استهداف وتدمير السيارات المتسللة والقضاء على العناصر الإجرامية بداخلها.

وأكد الجيش المصري، في بيان له، أن ذلك يأتي استمرارا لجهود القوات الجوية بالتعاون مع قوات حرس الحدود؛ لتأمين حدود الدولة على كافة الاتجاهات الاستراتيجية، ورد أي محاولة للتسلل أو التهريب عبر الحدود.

وأضاف البيان، أن عناصر حرس الحدود مدعومة بعناصر المنطقة الغربية العسكرية، والقوات الجوية تواصل تمشيط المنطقة الحدودية في محيط العملية.

من ناحية أخرى قال وزير الكهرباء المصري محمد شاكر لرويترز الثلاثاء، إنه من المقرر توقيع عقود المحطة النووية المقرر إنشاؤها في منطقة الضبعة، شمال مصر، قبل نهاية العام بقدرة إجمالية تصل إلى نحو 4800 ميغاوات.

وأعلن الوزير في اتصال هاتفي، الانتهاء من الجوانب الفنية، والتمويلية، والقانونية، الخاصة بعقود تصميم المحطة، وتأمين توريد الوقود النووي، والخدمات الاستشارية للتشغيل، والصيانة، وإدارة الوقود النووي.

واتفقت مصر وروسيا في 2015، على أن تبني روسيا محطة الطاقة النووية، وتقدم قرضا لمصر لتغطية كلفة تشييدها.

وتوقع متحدث باسم شركة روساتوم النووية الروسية وقتها، بناء المحطة الأولى في مصر بحلول 2022.

- إصابة مجند في انفجار استهدف مدرعة للشرطة بالعريش
- تدمير 6 سيارات محملة بالأسلحة والذخائر حاولت اختراق الحدود مع ليبيا
- توقيع عقود محطة الضبعة النووية قبل نهاية العام

البرلمان التونسي يفشل مجدداً في انتخاب رئيس لهيئة الانتخابات

البرلمان التونسي

تونس – «وكالات»: فشل البرلمان التونسي مجددا الإثنين، في انتخاب رئيس جديد للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وذلك قبل 5 أشهر من الموعد المعلن للانتخابات البلدية الأولى في تونس بعد ثورة 2011.

وبعد نحو 6 أشهر من الاستقالة الصادمة للرئيس السابق للهيئة شفيق صرصار، لم ينجح أعضاء مجلس نواب الشعب في التوافق على اسم من يخلفه بين مرشحين اثنين.

وقال نائب رئيس المجلس، عبد الفتاح مورو، إن مكتب البرلمان سيجتمع مع رؤساء الكتل البرلمانية لاتخاذ القرار المناسب.

وحصل احد المرشحين على مئة صوت في حين حصلت منافسته على 51 صوتا، في حين أن العدد المطلوب لتولي المنصب هو 109 أصوات من إجمالي نواب البرلمان الـ217.

وكانت جلسات سابقة لانتخاب رئيس الهيئة فشلت رسمياً بسبب عدم اكتمال النصاب.

وأوضح مصدر برلماني أن ذلك يحدث بسبب عدم توافق كتلتي الحزبين الحاكمين (نداء تونس والنهضة) على اسم الرئيس الجديد للهيئة.

وكان الرئيس السابق للهيئة شفيق صرصار الذي يحظى بالاحترام لتنظيمه الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 2014، استقال من منصبه في مايو 2017، ملمحاً إلى أنه لم يعد بإمكانه العمل بطريقة «محايدة» و«شفافة».

وأوضح لاحقا أنه أراد باستقالته أن يدق «ناقوس الخطر» إزاء صعوبة تنظيم عملية اقتراع تحظى بمصداقية.

والهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي تأسست إثر سقوط الدكتاتورية عام 2011، مكلفة تنظيم أول انتخابات بلدية تشكل اقتراعا أساسيا لاستمرار المسار الديمقراطي في تونس البلد الوحيد الناجي من انتفاضات وثورات وفوضى «الربيع العربي».

وكانت هذه الانتخابات مقررة في الأصل في 17 ديسمبر 2017 ثم تأجلت بطلب من الأحزاب السياسية إلى 25 مارس 2018.

ويفترض أن تسهم مجالس بلدية منتخبة في تعزيز المسار الديمقراطي محليا وتحسن المعيش اليومي للسكان الذين ضاقوا ذرعا بتدهور الخدمات والبنى التحتية.

وكان تم في منتصف 2011 وفي خضم الثورة حل المجالس البلدية في البلاد وعوضتها السلطة التنفيذية حينها بما يطلق عليه «نيابات خصوصية» تحت انظار السلطة التنفيذية المحلية.

وأدى ذلك إلى تراجع كبير في جمع النفايات وتدهور البنى التحتية.

ويتوقع أن تشكل نسبة المشاركة في هذه الانتخابات أحد رهانات عملية الاقتراع.

مقتل 5 بقصف مدرسة في دمشق

مؤتمر «شعوب سوريا» يخطف الأنظار من «أستانة 7»

محادثات أستانة 7 حول سوريا

عواصم – «وكالات»: أفادت المعارضة السورية «بمقتل خمسة اشخاص بينهم ثلاثة أطفال وإصابة 15 آخرين بجروح في قصف طال مدرسة في بلدة جسرين شرق العاصمة دمشق، أمس الثلاثاء».

وقال مصدر في الدفاع المدني في الغوطة الشرقية، التي تسيطر عليها المعارضة: «قتل مدنيان وثلاثة أطفال وأصيب 15 آخرون في قصف مدفعي من القوات الحكومية السورية على مدرسة ابتدائية في بلدة جسرين بالغوطة الشرقية».

وأضاف المصدر، أن «قذائف أخرى سقطت على منازل البلدة ما أدى لجرح عدد من المدنيين وحدوث أضرار مادية كبيرة».

ووسعت القوات الحكومية السورية قصفها المدفعي اليوم على مناطق شرق العاصمة دمشق حيث قصفت مدينة دوما وبلدات جسرين ومسرابا.

من ناحية أخرى وجهت روسيا دفة الجولة السابعة من مفاوضات أستانة صوب فكرة رئيسها فلاديمير بوتين إلى تشكيل كونغرس «الشعوب السورية»، الذي حددت موعده في منتصف نوفمبر المقبل بمنتجع سوتشي، بدلا من مقر قيادة الجيش الروسي بقاعدة حميميم الجوية، بمشاركة أكثر من ألف شخصية تمثل جميع الفئات.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان انه مع بدء جولة جديدة من اجتماع أستانة بين وفد نظام الرئيس السوري بشار الأسد وممثلي فصائل المعارضة بمحادثات ثنائية ومتعددة الأطراف خلف الأبواب المغلقة، قبل الجلسة العامة المقررة أمس الثلاثاء، حدد رئيس الوفد الروسي الكسندر لافرينتيف مسار النسخة السابعة من المباحثات، مؤكدا أنها ستناقش المبادرة الروسية لعقد مؤتمر الشعب السوري، الذي وصفه بانه مهم ويحل في وقت مناسب ويساعد في تدعيم العملية السياسية.

وعزا لافرينتيف اهتمام موسكو بهذا المؤتمر، الذي طرح فكرته الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى أنها تندرج في إطار حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، وأن الحديث يدور حول اجتماع ممثلي الشعب السوري لمناقشة سبل تحقيق الإصلاح السياسي.

ووفق وكالة الإعلام الروسية، فإنه من المقرر عقد المؤتمر في منتجع سوتشي المطل على البحر الأسود، بدلا من قاعدة حميميم في منتصف نوفمبر المقبل، بمشاركة ما يزيد على 1000 شخصية تمثل الحكومة والمعارضة والفئات الدينية والإثنية، بما في ذلك الأكراد والتركمان، على أن يبدأ العمل على وضع دستور جديد لسوريا.

وأوضح لافرينتيف أن الدول الثلاث الضامنة، ممثلة في روسيا وتركيا وإيران، قررت عدم تطرق هذه الجولة لقضية زيادة عدد الدول المشاركة بصفة مراقب، وقررت تأجيل معالجة المسألة إلى جولات لاحقة، مشيرا إلى عامل جاد من جميع الأطراف لتحقيق تقدم في قضية الإفراج عن الرهائن والمحتجزين وتسليم جثامين الضحايا.

وذكرت وسائل إعلام روسية، أن دول الإمارات ومصر والصين والعراق ولبنان ترغب في المشاركة في هذه المباحثات بصفة مراقب، مثل الولايات المتحدة والأردن.

ونقل المسؤول الروسي عن الأسد أنه عازم على تحقيق المصالحة وإطلاق حوار وطني والالتزام بتنفيذ الإصلاحات السياسية وإعداد دستور جديد، وإجراء انتخابات برلمانية وفق قرار مجلس الأمن رقم 2254، موضحا أن زيارته إلى دمشق الأسبوع الماضي هدفت إلى التأكد من عزم الحكومة على مواصلة عملية التسوية السياسية والخطوات التي يتعين اتخاذها لاحقا على هذا الطريق بعد انتهاء المرحلة الأساسية في التصدي للإرهاب الدولي.

ومع وصول وفود النظام والمعارضة والدول الراعية والمراقبة، أوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية الكازاخستانية، انور جابيشاكوف، أن الجولة السابعة بدأت أمس الإثنين بجلسات مغلقة يصدر عنها إعلان صحافي اليوم، موضحا أن المحادثات تركز على المسائل العسكرية والتقنية، وتتم بموازاة المحادثات السياسية في جنيف، التي ترعاها الأمم المتحدة والمقرر عقد جولتها الثامنة اعتبارا من 28 نوفمبر المقبل.

وأعلن وفد فصائل المعارضة، أمس، أنه تم الاتفاق مع هيئة الأمم المتحدة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى غوطة دمشق الشرقية المحاصرة، موضحا انه أطلع وفد المنظمة على حال المعتقلين في سجن حمص وبقية السجون مرفقة بشهادات من التعذيب والانتهاكات، وسلمه كذلك ملفات ووثائق تتعلق بمجازر النظام والروس في أنحاء سوريا.

وكشف رئيس أركان الجيش الحر، العميد أحمد بري، أن تركيا ستنشر قواتها في 11 نقطة بسوريا، موضحا أن القوات دخلت نقطتين فقط حتى الآن في الساحل السوري، وفي الأيام المقبلة ستصل إلى اللطامنة لتغطي كامل ريف حماة الشمالي.

وأضاف بري أن «المنطقة الشرقية من سنجار (سكة القطار) إلى الرمجان هي منطقة منزوعة السلاح لا يدخلها سلاح ثقيل، بل رشاشات خفيفة، ولن يدخلها النظام ولا تركيا ولا روسيا، بل سيتم إدارتها من قبل أهاليها من خلال مجالس محلية».